مصلحة الحالة المدنية في الجزائر، المهام والأهمية

د. يحي لعمارة محمد
قسم علم الاجتماع كلية العلوم الاجتماعية
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

ملخص:

كثيرا ما ينظر إلى مصلحة الحالة المدنية تلك النظرة الدونية البسيطة التي تنحصر دورها في مجرد تلقي التصريح عن الوقائع الحيوية وتسليم وثائق وشهادات وعقود تثبت حدوثها. ولكن الحقيقة أن هذه المؤسسة تلعب دورا أكبر بكثير من ذلك. حيث يكتسي تسجيل الأحداث الديموغرافية وإحصاءاتها من ولادة الفرد حتى وفاته وكل التغيرات التي تطرأ على حالته من زواج وطلاق، أهمية بالغة الأثر ليس للفرد فقط كما قد يتهيأ للبعض بل حتى للدولة ومؤسساتها الحكومية وغير حكومية التي لها علاقة بإعداد السياسات وصنع القرارات الموجهة إلى تنمية اجتماعية واقتصادية.

من هذا المنطلق يمكن طرح التساؤلات التالية ومحاولة الإجابة عنها:

- **أين تكمن أهمية الحالة المدنية؟ بمعنى آخر ما هو الدور الذي تلعبه مصلحة الحالة المدنية؟**
- **لماذا تسجل الأحداث الديموغرافية في مصلحة الحالة المدنية وخاصة الإحصائية منها؟**
- **ما مجالات استخدام إحصائيات الحالة المدنية؟**

Résumé:

Beaucoup porte un regard simple et naïve sur l'état civil, qui limite sont rôle sur le fait de recevoir les déclarations des faits d'état civil, l'attribution des documents administratifs et des certificats ainsi que des actes qui attestent l'existence de ses événements. Mais la réalité c'est que cette institution joue un rôle beaucoup plus grand car elle contribue à enregistrer les événements démographiques et les statistiques de l'état civil depuis la naissance de l'être humain jusqu'à son décès et tous les changements qu'il subit tel que le mariage ou/et le divorce, une importance cruciale pas uniquement pour l'individu comme pourraient penser quelques uns, mais même pour l'état et ses institutions gouvernementales ou non gouvernementales impliquées dans la mise en œuvre de toutes les actions visant le développement social et économique.

A partir de cela, on peut poser les questions citées ci-dessous et essayer d'y répondre:

- Ou se réside l'importance de l'état civil ? Autrement dit quel rôle joue l'état civil ?
- Pourquoi inscrit- on les faits d'état civil et les statistiques de l'état civil ?
- Quels sont les domaines qui ont besoin des statistiques de l'état civil ?

مقدمة:

كل بحث علمي لا بد أن يمر بعملية جمع المعطيات الإحصائية، تنظيمها وتحليلها ليصل في النهاية للأسباب الكامنة وراء حدوث الظواهر، بالاستعانة بثلاثة مصادر أساسية للملاحظة هي: التعدادات السكانية العامة، المسحات بالعينة والتسجيل الحيوي (الحالة المدنية).

ينفذ الإحصاء العام للسكان عادة مرة كل عشر سنوات، يوفر صورة تتصف بالشمول لأفراد المجتمع ككل كما تشير له كلمة "عام"، إلا أن هذه الصورة ساكنة تعبر عن حالة السكان في لحظة معينة ومحددة. وتجرى المسحات باستخدام العينة عادة في الفترات البينية للإحصاءات، فهي تستخدم كبديل للمصادر الأخرى ولتتبع الصورة المتوفرة من التعداد ولتوفير بيانات عن خصائص أخرى لم تدرس بعد أو بيانات أكثر دقة وتفصيلا عن المتغيرات التي تناولها الإحصاء، إلا أن هذا المصدر كثيرا ما يتعرض للأخطاء الشائعة في اختيار عينة البحث. أما نظام التسجيل في مصلحة الحالة المدنية فهو يعطي صورة ديناميكية عن الأحداث الديموغرافية [1] Evénements démographiques التي تحدث في المجتمع والتغيرات التي تطرأ عليه باستمرار، فهو بذلك يتميز بحركية الإحصاءات الحيوية التي تضعه في مقدمة المصدرين الآخرين ما داما يتسمان بسكون صورتهما.

حسب موهو Moheau [2] ديموغرافي من القرن 18: "لا يمكن أن تكون هناك آلة سياسية فعالة وموجهة، ولا إدارة جيدة وناجعة في بلد حالة سكانه [3] غير معروفة."[4] وعليه فإن تقييم الوضعية الديموغرافية والتخطيط من أجل تنمية بلد ما، تستدعي بالضرورة معرفة جيدة وواسعة لخصائص مجتمعه وتطوره عبر الزمن.

لقد أضحت جل الميادين غير قادرة على السير قدما بكيفية طبيعية دون توفر مصلحة كالحالة المدنية بإمكانها تزويد الدولة ومؤسساتها بجميع المعلومات الإحصائية التي قد تدعوا إليها الحاجة في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والإدارية...الخ. ومن ثم يجب أن تحصل الدولة وبصفة منتظمة على معطيات إحصائية حول حركة السكان [5] Mouvement de la population ، ويعتبر التسجيل الحيوي أي تسجيل الأحداث الديموغرافية المتعلقة بالظاهرة الديموغرافية [6] Phénomème démographique وإحصاءاتها في مصلحة الحالة المدنية من أهم مصادر جمع البيانات السكانية.

تعريف الحالة المدنية:

يعرفها المستشار السابق بالمحكمة العليا عبد العزيز سعد في كتابه نظام الحالة المدنية في الجزائر، على أنها "نظام يعني ويهتم بمجموع الصفات الطبيعية والقانونية الشخصية التي تلازم كل إنسان طبيعي وتكون مرتبطة بذاته

وبشخصيته، بحيث تميزه عن غيره من الناس فتحدد علاقته بزوجته وأولاده وآبائه، وتكون مصدرا لبعض حقوقه وواجباته الوطنية والعائلية فتبدأ بولادة هذا الشخص حيا وتمر بحالات زواجه وطلاقه ثم تنتهي بوفاته"[7]

الحالة المدنية هي قواعد تنظم التواجد الشرعي للفرد داخل الأسرة والمجتمع وتعتمد على أهم الأحداث المميزة لحياته ومنها الولادة، الزواج والوفاة.[8]

لكن لا يمكن التوقف عند هذا الحد من التعريف بل يجب الذهاب إلى أبعد من ذلك، بما أن المصلحة تقوم في الوقت نفسه عند تلقي التصريح عن الأحداث وتقييدها على السجلات الإدارية بتسجيل إحصائيات هذه الوقائع وتدوينها على استمارات إحصائية، تكون بمثابة قاعدة أساسية يستعين بها كل مستخدم وتعود بالنفع للمواطن والمجتمع.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الحالة المدنية هي عبارة عن مصلحة حكومية ذات طابع شرعي، هيكل إداري ضمن هياكل الجماعات المحلية تقدم خدمة حضرية عمومية لكافة أفراد المجتمع لممارسة جميع الحقوق من ناحية، ومن ناحية أخرى تعد من المصادر الهامة لمعرفة الحركة الطبيعية للسكان [9] Mouvement naturel de la population سنويا، ولها دوران هامان يبرزان من خلال نظامين أساسيين:

1. نظام تسجيل الأحداث الديموغرافية:

إن نظام الحالة المدنية له علاقة مباشرة بكيان الأمة ووجودها، فبواسطته يتم تتبع مراحل وجود الإنسان عن طريق تنظيم حالات الميلاد، الزواج والوفاة، وما يترتب بعد ذلك من أثار متعلقة بحقوقه وواجباته كحصوله على الوثائق الإدارية والرسمية المستعملة في شتى الميادين التي لها ارتباط مباشر ويومي به. حيث أكد عبد العزيز سعد على أهمية نظام الحالة المدنية واعتبره "دعامة أساسية لبناء قواعد المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية".[10]

وعليه فإن الدور الأول هو بمثابة دور إداري، يتمثل في تنظيم التواجد الشرعي للفرد داخل الأسرة والمجتمع وإعطاء إطار قانوني للحدث الديموغرافي (مواليد، وفيات، زواجات وطلاق).

إن المعلومات التي توفرها سجلات الحالة المدنية، لها فائدة بالغة الأهمية تتجلى في مزايا اجتماعية يتصف بها كل فرد من المجتمع، حيث لا يستطيع الاستغناء عنها ولا العيش بدونها.

يتم إصدار شهادة الميلاد من سجلات الولادات، التي تضبط الهوية الشرعية لكل فرد، جنسيته، نسبه وتاريخ ميلاده الذي يثبت سنه خلال مراحل حياته. كما تستخدم الشهادة في الحصول على بطاقة التعريف الوطنية التي لا يخفى أهميتها في التعريف بهوية حاملها، من أجل إبرام عقود وصفقات مختلفة كصرف الشيكات أو الحوالات...الخ.

وتستعمل كذلك شهادة الميلاد في أخذ إجازة الأمومة المدفوعة الأجر لرعاية الرضع ومن الاستفادة من مختلف الخدمات كالتأمين والضمان الاجتماعي وغيرها من القطاعات التي تفرض وجودها في ملفاتها. كما يمكن استخدام سجل الولادات كأداة استعلام بالنسبة لأجهزة الأمن حيث تساعدهم في ضبط والتأكد من هوية الأفراد التي تحوم حولهم الشبهات أو الفارين من العدالة لارتكابهم جرائم، وعليه يمكن اعتبارها وسيلة لممارسة السلطة وحفظ القانون وتدعيم النظام العام في البلد. كما تتجلى أهمية هذه السجلات سياسيا في إعداد لائحة الشباب في سن الخدمة الوطنية وتحضير القائمة الانتخابية.

تستخدم شهادة الوفاة أولا للحصول على رخصة الدفن. كما تعتبر وثيقة هامة في إجراءات الميراث والحصول على مزايا التقاعد للوريث أو الوريثة وفي حالة إعادة زواج أحدهما. تستخدم كذلك في "المطالبة بالتأمين على الحياة" [11]. كما يمكن طلبها كوثيقة إدارية من طرف بعض المديريات مثل مجلس القضاء لإثبات جنسية الفرد.

أما فيما يخص عقد الزواج فهو من أهم "المواضيع الذي تتصل بحالة الإنسان خلال جزء كبير من حياته، ويستمر أثاره إلى ما بعد وفاته" [12]، إذ يعد عقد الزواج دليل على القران، تاريخ ومكان حدوثه، فهو يستخدم للحصول على حقوق الميراث وبعض أنواع الدعم والإعانات، وكذلك إثبات شرعية المولود أو الأسلاف.

تستخدم شهادة الطلاق خاصة في حالة إثبات أو تبرير الحق في زواج جديد أو ولادة طفل بعد الطلاق.

تعد هذه الشهادات الجوهرية، التي تم ذكر أهم مزاياها ومجالات استخدامها مطلوبة دوما في ميادين تعليم الأولاد، والوضعية المهنية، وفي عدة حالات ذات صلة بالإدارة كتسليم شهادة السوابق العدلية ورخصة السياقة وجواز السفر وتكوين ملف التوظيف والتقاعد وضبط التعويضات والمنح وإحصاء الخاضعين للتجنيد...الخ. "تسجيل الوقائع الحيوية له بصفة عامة أهمية بالنسبة لتحديد الهوية من أجل الحصول على الحقوق المدنية، مثل الالتحاق بالمدارس وإصدار جوازات السفر وتسجيل من لهم حق الانتخاب والاستحقاقات الاجتماعية وغير ذلك، وكذلك تحديد المسؤوليات" [13].

كما تهدف هذه الوثائق إلى "إثبات وبيان اسم ولقب كل شخص، وتحديد نسبه وموطنه. والى معرفة ما إذا كان متزوجا أو أعزبا، وما إذا كان راشدا أو قاصرا، وطنيا أم أجنبيا، حتى يمكن تفادي ما عساه أن ينشأ من مشكلات، وحتى يمكن تعيين كل حق من الحقوق المترتبة عن كل صفة من هذه الصفات وما يتبعها من واجبات فردية وعائلية ووطنية." [14].

تساهم السجلات التي أخذت منها الشهادات السالفة الذكر في الحفاظ على أصالة الأمة بالحفاظ على طبيعة الأسماء وخصائصها أي تركيبها، نطقها ونغمها وطريقة كتابتها كما نص عليها القانون. ويمكن الحديث كذلك عن

إمكانية دراسة تاريخ العائلات وتعقب حياة أفراده وبالتالي تاريخ المجتمع وخصائصه من خلال تصفح سجلات الحالة المدنية. وباختصار فإن نظام الحالة المدنية التوثيقي له أهمية بالغة الأثر، فبدونه يصعب التحدث عن دولة حديثة.

الدور الثاني يحظ باهتمام أقل من الدور الأول من طرف المجتمع والمسؤولين، يتعلق بالمهمة الإحصائية للحالة المدنية، بحيث تمثل قاعدة للبيانات التي تهم عدة ميادين مرتبطة بمعرفة الواقع الديموغرافي للسكان وبالدراسات والبحوث في جل الميادين، خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها.

بما أن نظام الحالة المدنية خاضع لرقابتين، الأولى إدارية وصائية [15] متمثلة في شخص الوالي والثانية قضائية متمثلة في شخص النائب العام، فهو يلقى قبولا واهتماما أكثر مما يلقاه النظام الإحصائي للحالة المدنية. رغم وجود مؤسسات حكومية كالديوان الوطني للإحصائيات تعمل على جمع هذه البيانات الإحصائية إلا أن سلطتها محدودة ومراقبتها المستمرة لعمل أعوان المصلحة تبدوا غير ناجعة. "ولا تقتصر الرقابة...في صورتها الإدارية الوصائية...أو القضائية فحسب بل تتعداها إلى شكل أخر يمارس من قبل مواطني البلدية عن طريق اتصالهم المباشر بالبلدية أو بواسطة قنوات تتحدث بدلا عنهم" [16] كقنوات منظمات المجتمع المدني، الجمعيات الناشطة أو القنوات الإعلامية. ولكن هذا النوع من الرقابة الشعبية يفترض وجود مواطنون ذو وعي ثقافي ومستوى علمي، ودراية كافية بدور مصلحة الحالة المدنية لا سيما الدور الثاني آلا وهو الإحصائي.

2. **نظام تسجيل إحصاءات الحالة المدنية:**

حسب الأمم المتحدة (1953) "النظام الإحصائي للحالة المدنية يتضمن التسجيل الرسمي للإحصائيات المتعلقة بالأحداث الحيوية التي تتضمن: المواليد الأحياء، الوفيات، وفيات الأجنة، الزواج، الطلاق، التبني، تثبيت النسب، الاعتراف الشرعي والانفصال الرسمي." [17]

يحتوي النظام الإحصائي للحالة المدنية على إنشاء وثيقة الحالة المدنية Bulletin d'état civil، استمارات إحصائية تملأ في الوقت نفسه الذي يتم فيه تسجيل الحادثة الديموغرافية على سجلات الحالة المدنية، ليتم إرسالها فيما بعد إلى الجهة المعنية المخولة على مستوى الوطن بجمع الإحصائيات المتعلقة بالحالة المدنية آلا وهو الديوان الوطني للإحصائيات، ومن خلالها يتم إعداد إحصاءات الحالة المدنية Statistiques de l'état civil لاستغلالها من أجل التخطيط لمستقبل أحسن.

ويمكن أن نستنتج من هذا التعريف ما يلي:

- الالتزام بتصريح الأحداث الديموغرافية وخاصة الإحصائية منها.

- إرسال الاستمارات الإحصائية للجهات المعنية.
- تنظيم النتائج، تحليلها وتفسيرها مع وضع التوصيات وكتابة التقارير المناسبة ونشر النتائج.

القرار المؤرخ بتاريخ 30. 09. 1934 من طرف الحكومة العامة للجزائر أحدث قفزة نوعية في تاريخ الحالة المدنية في الجزائر بإنشاء ولأول مرة استمارات إحصائية فردية [18] لكل حادثة من الحوادث الديموغرافية، مع تكليف ضابط الحالة المدنية بملئها قبل تسجيل الحادثة في السجلات الإدارية وإرسالها للمصلحة المركزية للإحصائيات، حاليا الديوان الوطني للإحصائيات.

منذ الفاتح جانفي 1981، شرع الديوان بتطبيق طريقة جديدة لجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالحالة المدنية وذلك بتنفيذ مسحان واحد شامل [19] ما يزال ساري المفعول والآخر عن طريق العينة [20] تم الاستغناء عنه مع انتهاء سنة 2008 دون ذكر الأسباب من طرف الإدارة الوصية. الشمولية من ناحية والعينة من ناحية أخرى تسمحان بالوصول إلى أهداف معينة ومحددة مبدئيا، كل مسح على حدا يخضع لاستغلال ودراسة دقيقة لبيانات الحالة المدنية إبتداءا من تجميعها، تفحصها ومراجعتها، تصحيحها وترميزها وصولا إلى تفريغها فتنظيمها وتحليلها باستخدام نظام الإعلام الآلي، لكي تصبح أخيرا من ضمن إحصاءات الحالة المدنية أو المؤشرات الديموغرافية المدونة في مختلف منشورات ومطبوعات الديوان الوطني للإحصائيات.

النتائج الخام لإحصائيات الحالة المدنية منشورة في عدة مطبوعات كالدليل السنوي للإحصاء الجهوي للحالة المدنية Annuaire statistique régional des faits d'état civil

حيث نجد فيه بالنسبة للجهة الغربية للبلاد ما يلي:

- جدول إجمالي للإحصائيات الأربعة للحالة المدنية.
- توزيع الولادات الحية حسب الجنس، الشهر ومكان التسجيل لكل بلدية.
- توزيع المواليد الأموات حسب الجنس، الشهر ومكان التسجيل لكل بلدية.
- توزيع الزيجات حسب الجنس، الشهر ومكان التسجيل لكل بلدية.
- توزيع وفيات كل الأعمار حسب الجنس، الشهر ومكان التسجيل لكل بلدية.
- توزيع الوفيات الأقل من سنة حسب الجنس، الشهر ومكان التسجيل لكل بلدية.

كما نجد في مطبوعة "البيانات الإحصائية Données Statistiques - Démographie Algérienne" ما يلي:

- عدد الحوادث الديموغرافية على مستوى الوطن

- تطور عدد السكان
- بنية السكان حسب الجنس والمجموع الكلي
- تطور عدد الولادات الحية
- تطور الوفيات العامة
- تطور وفيات الرضع
- جدول الوفاتية حسب الجنس والمجموع الكلي
- تطور أمل الحياة عند الولادة
- تطور عدد الزيجات المسجلة في الحالة المدنية
- توزيع الحوادث الديموغرافية الأربعة حسب ولاية التسجيل
- توزيع الحوادث الديموغرافية حسب الجنس وشهر التسجيل

يمكن أن نجد النتائج منشورة كذلك في كتيب "الديموغرافيا في الجزائر Démographie en Algérie"، ولا بأس أن نعرج عليها:

الخصوبة Fécondité:

- توزيع الولادات حسب عمر الأم
- معدل الخصوبة حسب العمر
- خلف Descendance
- معدل خام للتكاثر Reproduction ومتوسط العمر عند الأمومة
- خلف مستوفى Descendance atteinte حسب عمر الأم
- مماثلة إنجابية Parité حسب العمر الحالي للأم والعمر عند الزواج
- احتمال اتساع الأسرة Probabilité d'agrandissement des familles complètes
- فترة بين توالدية Intervalle inter génésique
- مماثلة إنجابية حسب المستوى التعليمي والحالة الفردية.

الوفاتية Morrtalité:

- توزيع الوفيات حسب العمر
- توزيع الوفيات حسب العمر وسبب الوفاة

- بنية الوفيات بالأشهر والأيام

الزواجية Nuptialité:

- توزيع الزيجات حسب عمر الزوجين
- متوسط العمر عند الزواج الأول
- متوسط العمر عند الزواج الأول والمستوى التعليمي
- متوسط العمر عند الزواج الأول وزواج الأقارب Consanguinité
- المستوى التعليمي وزواج الأقارب

تكتسي مصلحة الحالة المدنية أهمية بالغة الأثر في الجاني الإحصائي ليس فقط للدولة ومؤسساتها العمومية بل للمجتمع كذلك وأي نظرة مخالفة لهذه الحقيقة تمثل أهم مكونات أسباب الإشكاليات التي تنجم عن سوء تسيير أو إدارة مؤسسة الحالة المدنية. ولكن أين تكمن هذه الأهمية وتتجلى؟

إن التسجيل الإحصائي للوقائع الحيوية في مصلحة الحالة المدنية يلبي حاجات متعددة في شتى الميادين، حيث توفر مصلحة الحالة المدنية من جراء نظام التسجيل المتبع كما هائلا من البيانات السكانية الخاصة بمختلف الحوادث الديموغرافية التي وقعت في المجتمع، فهو بذلك يعطي صورة ديناميكية عن الوضع السكاني لأي بلد والتغيرات التي تطرأ عليه باستمرار. وإن تحدثنا عن مجالات استخدام الإحصاءات الحيوية فنجدها عديدة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتمادا على إحصاءات الحركة الطبيعية للسكان، يمكن تحليل الوضع الديموغرافي للسكان بإظهار وقياس الحجم اللحظي الجاري للظاهرة الديموغرافية والتعرف على مستوياتها، وذلك عن طريق حساب مختلف المقاييس أو المؤشرات الديموغرافية كمعدلات الولادات، الوفيات، الزواج والطلاق...الخ.
- إظهار تطور أحجام الظواهر الديموغرافية خلال أزمنة متعددة، مما يسمح بدراسة تاريخية ديموغرافية للبلاد. مع إمكانية مقارنة مؤشرات هذه الظواهر على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعليه معرفة خصائص البنية السكانية لبلد ما بالنسبة لبلدان أخرى.
- التعرف على الملامح الديموغرافية للمجتمع، أهمها التركيب النوعي والعمري المستخدم في تصميم جداول مثل جدول الوفاتية Table de mortabilité، جدول البقاء أو الحياة Table de survie، جدول الخصوبة Table de fécondité، جدول الزواجية Table de nuptialité، وجدول الطلاقية Table de divortialité ...الخ، هذه الأخيرة تصف وقوع الحادثة الديموغرافية وتوفر بعض مستويات الظاهرة،

كمستوى الخصوبة المحدد عادة من معدل الخصوبة الإجمالي أو الكلي Taux globale de fécondité المنبثق من جدول الخصوبة ومستوى الوفاة الذي يحدد توقع الحياة عند الولادة Espérance de vie à la naissance الذي يوفره جدول البقاء.[21]

- إجراء توقعات مستقبلية عن حجم ونمط ومستوى الظواهر الديموغرافية، كإمكانية توقع عدد سكان بلد ما في غير سنوات الإحصاءات العامة للسكان والسكن وإمكانية تقييم بيانات المصادر السكانية الأخرى، كتقييم عدد سكان بلد ما في إحصائيين متتاليين.
- انجاز تقديرات للمؤشرات الديموغرافية وإجراء تقييمات ذات صلة بالبرامج التنموية والخدمات واتخاذ القرارات والقيام بالإجراءات المناسبة من أجل تحقيق مشروعات الدولة ومؤسساتها. كتقدير عدد السكان البالغين السن القانوني للعمل لتوفير مناصب شغل أو كذلك البالغين سن التمدرس لإنشاء مدارس وتأطيرها.
- دراسة المستوى الصحي للمواطنين، تقويم ومراجعة البرامج الصحية العامة مع وضع خطط جديدة لتغطية احتياجات الجهات الصحية، وذلك لتحسين الأحوال الصحية للسكان ومكافحة الأوبئة باستخدام أسباب الوفاة ودرجة انتشار الأمراض والفئة المعرضة للخطر والمشكلات الصحية المتعلقة بالإنجاب كالإجهاض والولادات الميتة. مع تقدير مجتمع النساء المتزوجات في سن الحمل اللاتي يجب أن يستخدمن وسائل تأجيل الحمل، ودرجة نجاح هذا الاستخدام، ومدى الحاجة إلى الخدمات أثناء فترة الحمل والخدمات ما بعد الحمل، وخدمات الأمومة والضمان الاجتماعي وغيرها التي تدخل ضمن برنامج تنظيم الأسرة من أجل تحقيق مستوى معين للخصوبة وعناية كاملة بصحة المواليد وأمهاتهم.
- مقاييس الزواج المنبثقة من تسجيل إحصاءات الزواج في الحالة المدنية، تمكن المؤسسات الحكومية من إجراء تخطيط اجتماعي، حيث توفر معلومات عن عدد ونوع وطبيعة الأسر المستجدة مما يجعل تقدير وتوفير احتياجات أفراد هذه الأخيرة من مساكن وشغل وتعليم وخدمات عمومية أمرا ممكنا. كما يمكن دراسة العائلات دراسة تاريخية، "في المجتمع المغلق من الممكن التوصل إلى إعادة تركيب العائلات انطلاقا من مصدر الحالة المدنية، وبواسطة هذه العملية ندرك تاريخ العائلات في بدايتها بفضل زواج الأزواج في تاريخ ما مثلا تاريخ الإحصاء أو التحقيق، أو ندرك نهاية الزواج حينما يموت أحد الزوجين"[22].
- إحصاءات الطلاق تنير الطريق عن الكثير من المشكلات الاجتماعية وأسباب تفكك الرابطة الزواجية لتفادي وقوعها وتساعد في تكوين الأسر مع ظاهرة الزواج.

- إن البيانات الإحصائية المنبثقة من الحالة المدنية تكون قاعدة لأغلب الأبحاث السكانية المتخصصة كدراسة انتروبولوجية لأسماء المواطنين مثلا من حيث الأصول الثقافية والاجتماعية والمرجعية الدلالية.
- في الأخير، وفي حالة إصابة النسختين أو السجلين الأصليين للحالة المدنية بالتلف بسبب كارثة طبيعية أو حرب أو أعمال تخريبية، وقصد إعادة إنشاءهما وتعويضهما يمكن الاعتماد على سجلات مصالح الإحصاء أي الاعتماد على الإحصاءات المدونة في استمارات الحالة المدنية الخاصة بالديوان الوطني للإحصائيات على سبيل المثال.

خاتمة:

لا يمكن الحديث عن مواطنة فرد ما إلا إذا تم الاعتراف به من طرف الدولة على أنه مواطن ينتمي إلى إقليمها وحدودها، وهذا الاعتراف لا يأتي من العدم بل من جراء تسجيل حيوي لولادة هذا الفرد في سجلات الحالة المدنية. ومن ثم يصبح لهذا الأخير صفة المواطن الخاضع لنظامها القانوني والذي يترتب عليه واجبات ومسؤوليات ويتمتع بحقوق سواء كانت اجتماعية، سياسية، اقتصادية أو ثقافية. وأولا هذه الواجبات واجب الإدلاء بالبيانات الإحصائية في الوقت نفسه الذي يتم فيه التصريح عن الحدث الديموغرافي.

إن المجتمع في تغير مستمر إلا أن جميع أفراده مصيرهم الفناء، وهذا ما يجعل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في تغير مستمر هي كذلك، لذلك فإن وصف المجتمع لا بد أن يقترن بزمن معين، وهذا يستلزم بالضرورة استمرار الدراسات السكانية لتقديم أحدث صورة له.

تعد الحالة المدنية مصدرا ثريا للبيانات التي تحتل مكانة مرموقة في المنظومة الوطنية للمعلومات. حيث تشكل إحصاءاتها مرجعا أساسيا للدولة ومؤسساتها الحكومية وغير حكومية (الديوان الوطني للإحصائيات، الجماعات المحلية والمؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين وجميع الهيئات الوطنية والدولية). كما تشكل منطلقا وقاعدة لمختلف الدراسات والتحليل والإسقاطات والتنبؤات في مجالات واسعة وشاسعة كعالم الشغل والبطالة والبنية الديموغرافية ومستويات التعليم والتكوين ومرافق السكن ورفاهية المجتمع وصحته...الخ.

وبالتالي فإن الاهتمام من جهة بنظام الحالة المدنية معناه الاهتمام بكيان الأمة ككل وسيادتها والمحافظة عليه معناه المحافظة على ذاكرة الأمة، ماضيها، تاريخها ومصير أجيالها. والاهتمام من جهة أخرى بالنظام الإحصائي للحالة المدنية يعني توجيه السياسة والتخطيط، والمحافظة عليه يعني بناء دولة ورخاءها وبدونه لا يمكن إحداث عملية التنمية واستمرارها.

ولا بأس أن نقترح بعض التوصيات في الموضوع على سبيل المثال وليس الحصر:

- الحرص الشديد على الإدلاء بكافة الحوادث الديموغرافية التي قد تحدث للمواطن في الآجال المحددة لها.
- الحرص أكثر على الإدلاء بالبيانات الإحصائية ليثبت دوره في المشاركة في الشؤون العامة للدولة وبناء مختلف السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...الخ.
- من واجب كل شخص فينا أن يوفر المعلومات الإحصائية لطالبيها لكسب تأييده وتعزيز سلوكه المدني اتجاه القضايا الخاصة بالسكان والمساهمة في تطوير المجتمع وتنميته.
- تنمية الوعي العام بمعنى الإحصاء والإحصاءات وتبيان أهمية محو الأمية الإحصائية، وإشاعة الثقافة الرقمية بين المواطنين. من مبدأ إذا كان الارتقاء بالإحصاء يساعد في الارتقاء بالمجتمعات، فإن العكس صحيح أيضا، حيث يؤدى رقي المجتمعات إلى الارتقاء بالإحصاءات. ومن ثم ممارسة مواطنة سليمة وحكم رشيد وتنمية سوية.
- اعتماد تقنية المعلومات باستخدام الإدارة الالكترونية من أجل مصلحة مدنية رقمية قادرة على مواكبة الحاضر ومتطلباته سواء من الناحية الإدارية أو من الناحية الإحصائية.
- الحرص على توفير الإمكانات المادية والموارد البشرية المؤهلة وتطوير قدراتهم، لتقديم خدمات مميزة ذات جودة عالية على قدر أهمية مصلحة الحالة المدنية.
- المساهمة الفعالة لكافة مزودي ومستخدمي البيانات الإحصائية الخاصة بالحالة المدنية، انطلاقا من مناقشة وصياغة القوانين المتعلقة بالنظام الإحصائي وصولا إلى عملية نشر النتائج واتخاذ القرارات.

الإحالات والهوامش :

1 – الأحداث الديموغرافية: "واقع يتعلق بفرد ويؤثر مباشرة على بنية السكان Structure des populations وتطورهم ... الولادات Naissances والزيجات Mariages والطلاق Divorces والوفيات Décès والهجرات Migrations تعتبر دون أي نقاش أحداثا ديموغرافية"

2 - Jean-Baptiste Moheau (1745-1794) est un démographe français, considéré comme l'un des fondateurs de la démographie. Dans son ouvrage *Recherches et considérations sur la population de la France* publié en 1778, a été le premier à aborder la question de la mortalité différentielle selon les couches sociales. Cet ouvrage reste cependant tourné vers l'étude de la population.

3 – حالة السكان يعرفها رولان بريسا في معجم مصطلحات الديموغرافيا على أنها "عدد السكان في تاريخ محدد وتركيبهم تبعا لخصائص متنوعة."

4 – *TADJEDDINE, A. (1996).* Analyse critique et comparative de deux sources d'information local, poste graduation spécialisé, option : population et développement, institut de démographie, Oran.

5 – حركة السكان يعرفها رولان بريسا على أنها "التغيرات التدريجية لحالة السكان في خلال فترة تحت تأثير الأحداث الديموغرافية التي وقعت في خلال الفترة نفسها."

6 - الظاهرة الديموغرافية: "وقوع أحداث Evénement من فئة معينة. وهكذا تقابل أحداث الوفيات ظاهرة الوفاتية Mortalité كما تقابل ظاهرة الزواجية Nuptialité الزيجات Mariages والولادية Natalité والخصوبة Fécondité الولادات Naissances

والطلاقية Divortialité أحداث الطلاق Divorces والهجرة Migrations تغيرات مكان الإقامة Résidence. إذن تستعمل كلمة ظاهرة في الديموغرافية في معنى محدد. ولكنها لا تشكل مفهوما متراصا إذ أنها تستعمل لتعيين بعض جوانب ظاهرة عامة. وهكذا، تشكل زواجية العازبين والأرامل والمطلقين بحد ذاتها ظواهر مرتبطة بظاهرة تتسم بقدر أكبر من العمومية وهي الزواجية."

7 - سعد، عبد العزيز. (2010). نظام الحالة المدنية في الجزائر. (الطبعة الثالثة)، دار هومه، الجزائر، ص. 6.

8 - بن عبيدة، عبد الحافظ. (2004)، الحالة المدنية وإجراءاتها في التشريع الجزائري، دار هومه، الجزائر، ص. 70.

9 - الحركة الطبيعية للسكان: تتكلم على الحركة الطبيعية للسكان حين نستثني الهجرات عند دراسة حركة السكان.

10 - سعد عبد العزيز، المرجع السابق، ص. 47.

11 – بوينس، ايرس. (1994)، الالتزام بالبرنامج الوطني لتحسين الإحصاءات الحيوية ونظام تسجيل الأحوال المدنية: حالة الأرجنتين، إعداد المعهد الوطني للإحصاءات والتعدادات، سلسلة أوراق عمل في مجال نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ورقة عمل رقم 9، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك. ص. 3.

12 – سعد عبد العزيز، المرجع السابق، ص. 50.

13 – أوديل، فرانك. (1994). استخدام سجلات الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية في الخدمات والبرامج الصحية، منظمة الصحة العالمية، سلسلة أوراق عمل في مجال نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ورقة عمل رقم 6، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص. 1.

14 - سعد عبد العزيز، المرجع السابق، ص. 6.

15 – بوعمران، عادل. (2010)، البلدية في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، عين مليلة. ص. 94.

16 – المرجع نفسه، ص. 135.

17 - TABUTIN, D. (1984), La collecte des données en démographie, méthode, organisation et exploitation, département de démographie, Université Catholique de Louvain, Ordina éditions, Liège (Belgium). p. 63

18 – سبعة استمارات شرع في العمل بها ابتداء من الفاتح جانفي 1935 لكافة بلديات الوطن هي كالتالي: (استمارة الولادات الحية، استمارة الولادات الميتة، استمارة الوفيات، استمارة الزواج، استمارة الطلاق، استمارة الاعتراف بالطفل الغير الشرعي، استمارة التسجيل أو التصحيح).

19 - يشمل هذا المسح كافة بلديات الوطن بعدد 1541 بلدية ويخص الأربع حوادث ديموغرافية (الولادات، الوفيات، المواليد الميتة والزواج) التي تحدث في البلدية خلال الشهر. يتم تدوين البيانات في استمارات بحث أطلق عليها اسم استمارة حركة السكان الشهرية Bordereau Numérique Mensuel، ترسل إلى ملاحق الديوان الوطني للإحصائيات قبل حلول اليوم العاشر من الشهر الموالي. البحث يسمح بالحصول على بيانات خامة للوقائع الحيوية بصورة منتظمة وسريعة لكافة المستويات الجغرافية (الوطنية، الولائية والبلدية)، وتكوين فكرة حول الوضع الديموغرافي للبلد ومعرفة حركة السكان مع حساب مختلف وأهم المؤشرات الديموغرافية.

20 – يخص عدد محدد من بلديات الوطن، يتضمن هذا البحث على العموم، كمية هائلة من المعلومات إذا ما قورن مع البحث الأول (B.N.M.). تحليل الاستمارات الجماعية يسمح بمعرفة شاملة وسنوية للحجم والتركيبة أو البنية الديموغرافية للبلد حسب بعض المتغيرات، مع تحليل وصفي لمختلف وأهم العوامل السوسيوثقافية، الاقتصادية والاجتماعية المحددة لارتقاء المجتمعات في زمن معين.

21 – رولان، بريسا. (1990). معجم مصطلحات الديموغرافيا. ترجمة حلانوفل رزق الله، (الطبعة الأولى)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

22 - لويس، هنري. (1984). الديموغرافيا تحليل ونماذج. تعريب الجيلالي صياري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ص. 150.